دمشق بلا سرافيس الجمعة والسبت... والسبب عدم توافر المازوت

تخفيض عدد الطلبات المخصصة للمحافظات من المازوت بنسبة ٣٠ بالمئة

سكرية: خفضت الكميات بمعدل ١٤٠ ألف ليتر يومياً.. والمشافي والأفران مستثناة

دباس: ١٠ بالمئة نسبة التخفيض لقطاع النقل

حداد: سنعمل بطاقتنا القصوى.. وتسيير ٩٠ باصاً بدلاً من ٦٠ يوم السبت

الشيخ: خفضنا حصة النقل بريف دمشق إلى ٧ طلبات

هادي بك الشريف

علمت «الوطن» أنه تم تخفيض الكميات المخصصة للمحافظات «عدد الطلبات» من مادة المازوت بنسبة تتراوح بين ٢٥ و٣٠ بالمئة، مع استثناء عدد من القطاعات التي تشكل أولوية كبيرة كالمشافي والأفران التي يستمر تزويدها بالمادة، علماً أن الكميات الإجمالية المخصصة يومياً انخفضت إلى حدود الـ١٨ طلباً، وإدارة هذه الكميات من قبل المعنيين في المحافظات.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» كشف عضو المكتب التنفيذي لقطاع المحروقات في محافظة دمشق شادي سكرية أن نسبة تخفيض مادة المازوت على صعيد المحافظة يصل إلى ٣٠ بالمئة.

وأضاف سكرية: كان عدد الطلبات اليومية بمعدل ٢٤ طلباً وأصبح ١٧ طلباً، بنسبة كميات مخفضة تقدر بـ١٤٤ ألف ليتر مازوت يومياً، بما فيها قطاع النقل، ومختلف القطاعات ما عدا المخابز والمشافي.

وفي رصد لواقع مازوت النقل في دمشق، التقت «الوطن» بعضو المكتب التنفيذي لقطاع النقل والمواصلات في المحافظة مازن دباس، ليؤكد التوجيه بتخفيض الكميات اليومية للمازوت بنسبة تصل إلى ١٠ بالمئة من إجمالي المادة المخصصة للمحافظة، من دون أن يستبعد أن هذا الأمر بشكل مؤقت ريثما تتم عودة الكميات لما هي عليه خلال الفترة القادمة.

دباس أكد ورود كتاب من النفط يقضي بتخفيض الكميات، كاشفاً أن المحافظة قررت عدم تزويد السرافيس بالمادة يوم السبت إضافة إلى الجمعة، بدلاً من تخفيض النسبة أو الكميات بشكل يومي، معتبراً أن هذا التوجه أفضل ولاسيما أنه يشهد يوم عطلة رسمية، لتبقى الكميات اليومية على مدار الأسبوع كما هي بمعدل ٣٠ ليتراً كل يوم من دون أي تغيير للسرفيس (١١ راكب) و٤٠ ليتراً للآليات (٢٠ راكب).

مضيفاً: سيتم تعويض المواطنين بباصات النقل الداخلي على مدار الساعة وذلك خلال يوم السبت، سواء عبر باصات النقل الداخلي وعددها ٩٠ باصاً، إضافة إلى باصات القطاع الخاص، علماً أن العدد الإجمالي للباصات نحو ٢٠٠ باص نقل داخلي.

وقال: يحصل السرفيس على مخصصاته مساء السبت ليتقطع تزويدهم من المادة مساء الخميس، معتبراً أن عدم تزويد السرافيس يوم السبت أفضل من التخفيض اليومي لكل سرفيس.

وبحسب عضو المكتب التنفيذي، فإن محافظة دمشق لم تمنح أي موافقة لعمل السرافيس لتخديم طلاب المدارس أو الموظفين أو أي من القطاع الخاص.

وعن الباصات المقرر توريدها من الصين، قال دباس: حسب المعلومات أول مرحلة تتضمن ١٠٠ باص، حصة دمشق منها ٣٠ لـ٣٥ باص نقل داخلي، على أن يتم تخديم الخطوط التي تشهد ازدحامات كبيرة، وهذا الأمر يتقرر بعد وصول الباصات خلال الفترة القادمة، أما الدفعة الثانية فهي تتضمن ٥٠٠ باص نقل داخلي، من دون أن يحدد موعد محدد لوصول هذه الباصات خلال الفترة القادمة.

وعن واقع عمل باصات النقل الداخلي، بين المدير العام لشركة النقل الداخلي بدمشق موريس حداد لـ«الوطن» أنه نظراً لعدم تزود السرافيس بالمادة يوم السبت، فإنه سيتم عمل الباصات بطاقتها القصوى خلال هذا اليوم، مضيفاً: سيتم خلال السبت تسيير من ٩٠ لـ٩٥ باصاً بدلاً من ٦٠ باصاً كانت تعمل خلال هذا اليوم قبل صدور القرار الجديد حسب واقع المحروقات.

وأشار حداد إلى أنه سيتم اليوم الاجتماع مع رؤساء الخطوط لوضع آلية العمل الكاملة للباصات على خطوط العاصمة.

وحول واقع ريف دمشق، بين عضو المكتب التنفيذي لقطاع المحروقات في المحافظة ريدان الشيخ أن نسبة تخفيض الكميات وصلت إلى ٣٠ بالمئة بالنسبة لمادة المازوت، مضيفاً: إن الكميات تم تخفيضها مؤخرا من ٢٥ طلباً يومياً، ومنه لـ٢١ طلباً، ليتم تخفيضه اليوم إلى ١٨ طلباً، مبيناً أن الكميات اليومية من المازوت كانت تقدر بـ٥٥٠ ألف لتر يومياً، وتبلغ حاليا قرابة الـ٤٠٠ ألف ليتر.

وقال: حاولنا عدم المساس كثيراً بقطاع النقل وخاصة أنه قطاع مهم وأساس، بحيث تم فقط تخفيض طلبين، علماً أن عدد الطلبات كان ٩ يومياً وأصبح عددها ٧ طلبات مازوت مخصصة للسرافيس)، ولاسيما أنه تتم إدارة المادة على مدار الأسبوع، من دون وجود أي يوم لا يتم التزويد فيه.

شكاوى عن تأخر رسائل البنزين لأكثر من ١٥ يوماً بحمص.. والبنزين الأسود بـ٦ آلاف ليرة للتر

الدروبي لـ«الوطن»: انخفاض مخصصات المحافظة لأقل من ربع الحاجة.. والبنزين في السوق السوداء غير نظامي ومهرب

حمص- نبال إبراهيم

وردت شكاوى «للوطن» من سائقي سيارات خاصة وعامة في حمص عن تأخر وصول رسائل تعبئة البنزين للسيارات الخاصة وفق البطاقة الإلكترونية إلى ما يزيد على ١٥ يوماً متتالياً سواء كان البنزين المدعوم أم الحر، وتأخر وصولها للسيارات العامة إلى نحو ١٠ أيام متتالية، علاوة عن عدم توافر مادة البنزين ونقصها بشكل كبير في المحطات التي توزع المادة بالسعر الحر وازدحامها بالسيارات، على الرغم من توافرها في السوق السوداء بالعديد من الشوارع الرئيسية والطرق العامة بكميات وفيرة وبأسعار باهظة تصل إلى ما بين ٥٥٠٠ إلى ٦٠٠٠ آلاف ليرة سورية للتر الواحد أي بما يعادل ما بين ١١٠ آلاف ليرة إلى ١٢٠ ألف ليرة سورية للغالون بسعة ٢٠ لتراً.

بدورهم أشار عدد من أصحاب محطات الوقود بالمدينة «للوطن» إلى تأخر استلام طلبات مادة البنزين من شركة محروقات نظراً لنقص توريدات المحافظة من مادة البنزين، مؤكدين أنه وفور وصول البنزين إلى محطاتهم يتم فتح الرسائل من دون تأخير وبالتالي تتم تعبئة مخصصات السيارات من البنزين في المحطة باعتبار المادة باتت في المحطة.

من جهته بين عضو المكتب التنفيذي لقطاع التجارة الداخلية والثروة المعدنية في محافظة حمص سمير الدروبي لـ«الوطن» أنه يتم توزيع مخصصات المحافظة من مادة البنزين وفق الكميات الواردة بشكل يومي، لافتاً إلى انخفاض الكميات الواردة إلى المحافظة خلال هذه الفترة إلى ١١ طلباً يومياً فقط بعد أن كانت ١٧ طلباً خلال الآونة الماضية أي انخفضت التوريدات بمقدار ٦ طلبات، وهذا ما تسبب بتأخر وصول رسائل استلام البنزين وفق البطاقة الإلكترونية.

وأشار إلى أن توريدات المحافظة من مادة البنزين لا تشكل نسبة الربع من حاجة المحافظة اليومية والبالغة بحدود ٣٠ طلباً يومياً من البنزين، وأشار إلى أنه وحسب التعليمات يتم توزيع نسبة ١٥ بالمئة من توريدات المحافظة من البنزين إلى محطات الوقود التي تبيعها بالسعر الحر والبالغ عددها ٢٢ محطة محروقات موزعة على امتداد المحافظة بالمدينة والريف.

وأكد الدروبي أن مدة انتظار رسائل البنزين مرتبطة بالكميات المتوافرة الواردة إلى المحافظة، مشيراً إلى أن البنزين الحر متوافر إلى حد ما وأن الازدحامات على المحطات التي توزعه أخف من الفترات الماضية، عازياً سبب الازدحامات التي قد تحدث نتيجة لقلة الكميات وتأخر رسائل البنزين للسيارات واضطرار أصحابها للتوجه إلى تلك المحطات وتعبئة سياراتهم بالسعر الحر.

وكشف عن قيام المحافظة بإرسال كتب إلى كل من وزارتي النفط والإدارة المحلية لزيادة الكميات المخصصة للمحافظة، إلا أن نقص مخصصات المحافظة اليومية نتيجة لنقص التوريدات بشكل عام على مستوى القطر، متوقعاً أن تتحسن التوريدات خلال ١٠ أيام وبالتالي إعادة زيادة مخصصات المحافظة اليومية الأمر الذي سينعكس إيجاباً على تعبئة مخصصات المواطنين.

وحول توافر مادة البنزين بالسوق السوداء أكد الدروبي أن مصدر هذا البنزين غير نظامي ومهرب عبر الحدود وحكماً ليس من مخصصات المحافظة من المادة، باعتبار أن لونه مختلف عن لون البنزين العادي.

مدير عام التأمينات لـ«الوطن»: ١٨٥٠ عاملاً حصلوا على ٢٠٧ ملايين ليرة تعويضاً لإصابات العمل

محمود الصالح

بين المدير العام للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية يحيى أحمد أن عدد إصابات العمل وما يتعلق بالصحة العامة للعاملين كانت خلال العام الماضي نحو ١٨٥٠ شخصاً.

وأضاف في تصريح خاص لـ«الوطن» أن المؤسسة وفقاً لالتزامها بموجب القوانين التي تعمل بموجبها قامت بصرف ما يزيد على ٢٠٧ ملايين ليرة سورية على هذه الإصابات خلال العام الماضي .

جاء ذلك في معرض المؤتمر السنوي السادس للسلامة والصحة المهنية الذي أقامته المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية تحت شعار «لنعمل معاً لأجل بناء ثقافة إيجابية للصحة والسلامة» بالتعاون مع الاتحاد العام لنقابات العمال وغرفة صناعة دمشق وريفها وبحضور عدد من شركات ومؤسسات القطاعين العام والخاص.

وأضاف أحمد إن المؤسسة تهتم بالجانب الصحي للعاملين في كل القطاعات من خلال مديرية الصحة والسلامة المهنية والدوائر المنتشرة في كل المحافظات، وتتابع جميع الجهات العامة والخاصة للتأكد من الالتزام بتطبيق قواعد الصحة والسلامة المهنية، لأن قواعد الصحة والسلامة المهنية تعتبر مطلباً لكل إنسان، ولكي تتحقق معايير السلامة المهنية لابد من تضافر الجهود بين أقطاب العملية الإنتاجية الحكومة والعمال وأصحاب العمل، ودعا إلى تحقيق بيئة آمنة في العمل من خلال الحوار والتعاون بين جميع أطراف العملية الإنتاجية، لتحقيق الأهداف التي تساهم في حماية القوى العاملة باعتبارها أساس التنمية الوطنية.

وأشار إلى أنه لتحقيق ذلك لابد من تعريف العاملين بالمخاطر المحيطة بهم، وكيفية تجنب هذه المخاطر وحماية أنفسهم ومن حولهم، وبين أحمد أن كل التشريعات التي تحقق الحماية للعمال متوافرة ويتم العمل من خلالها، وتعمل الفرق العاملة في التأمينات الاجتماعية في كل المحافظات على تعميق مفاهيم الحماية الذاتية للعاملين لتحقيق الصحة والسلامة المهنية، بداية من العنصر البشري باعتباره العنصر الأغلى في العملية الإنتاجية، ومن ثم الحفاظ على مقومات العنصر المادي المتمثل في المنشآت، وتوفير اشتراطات السلامة المهنية، والحد من إصابات العمل والأمراض المهنية، لأن لها نتائج سلبية على العامل والمجتمع.

عضو المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال عبد القادر نحاس قال: الصحة والسلامة المهنية تهدف إلى إدارة المخاطر المهنية المختلفة، وذلك من خلال اتباع نهج ونظام وقائي يقلل من الأخطار حين يتم تطبيق الاشتراطات والقواعد، ويجب العمل على تكوين بيئة عمل وظروف صحية ومكانية مناسبة للعمال، وهذا المؤتمر اليوم وقفة لتأكيد الإلزام والوعي والانضباط الصحي والمهني، لخلق ثقافة التخفيف من حجم إصابات العمل، ويقوم الاتحاد العام لنقابات العمال بإجراء دورات وورش عمل مركزية للصحة والسلامة المهنية بهدف زيادة مستوى الثقافة العمالية في هذا المجال.

مدير الصحة والسلامة المهنية في مؤسسة التأمينات الاجتماعية محمد هاشم أكد في تصريح لـ«الوطن» أن أهم مخرجات هذا المؤتمر هو تأكيد الالتزام بكل الاشتراطات التي تحتاجها السلامة المهنية والمحددة في القرار ٢٨ لعام ٢٠١٠، والمطالبة بتفعيل لجان الصحة والسلامة المهنية في جميع المنشآت العامة والخاصة، وتأكيد ضرورة حصول الشركات العامة والخاصة على شهادة الايزو ٤٥٠٠١ لأنه يحقق بيئة آمنة للعمال والمنشأة.

وعن مدى قدرة تلك الجهات على تحقيق شرط الايزو في هذه الظروف أوضح هاشم أن هناك الكثير من القطاعات العامة قادرة على تحقيق اشتراطات الأيزو٤٥٠٠١، وفي الوقت ذاته هناك البعض غير قادر بسبب الحرب. وأضاف إنه تم خلال المؤتمر تكريم عدد من الأطباء والعاملين في مختلف الجهات والمحاضرين ممن كانت لهم بصمات مهمة في مجال تطبيق الصحة والسلامة العامة في القطاعين العام والخاص.

التقنين على أشده! ومسلسل الاعتداءات يستمر على الشبكة الكهربائية بحماة!

حماة- محمد أحمد خبازي

بيَّن مواطنون كثر في حماة ومناطقها لـ«الوطن»، أن برنامج التقنين الكهربائي الذي يطبق حالياً في عموم مدنهم وقراهم جائر جداً وسيئ؛ كثيراً، فهو ٥،٥ ساعات قطع ونصف ساعة وصل فقط.

وأوضحوا أن الكهرباء خلال نصف الساعة تلك قد تقطع مرة أو اثنتين، لتصبح مابين ١٥ – ٢٠ دقيقة بأحسن حالاتها، وهو ما يعطل أعمالهم وأشغالهم، وما جعل المواد التي خزنوها للمؤونة كالفول والبازلاء «تخم» فرموها بحاويات القمامة.

وشكا مواطنون آخرون من انعدام الكهرباء بمناطقهم نهائياً، نتيجة السرقات التي طالت خطوط الشبكات العامة، وعدم مد خطوط جديدة بدلاً. ولفتوا إلى أن ذلك حرمهم من الكهرباء حتى في تلك الدقائق التي توصل فيها بعد القطع ببرنامج التقنين.

ومن جانبهم، بيَّن عدد من رؤساء مراكز وأقسام الكهرباء بمدن ومناطق المحافظة لـ«الوطن»، أن مسلسل السرقات للشبكات الكهربائية مستمر، بل زاد بالفترة الأخيرة عن حده. وأوضحوا أنه تم مؤخراً سرقة نحو ٣٢٠ متراً في مركز ناحية عوج بريف مصياف، و٣٠٠ متر من الشبكة النحاسية في ناحية وادي العيون، وسرقة شبكة توتر منخفض على مركز تحويل الكازية الطريق العام حماة محردة، وسرقة شبكة نحاسية لأربع مسافات فاز ونتر على مدخل قرية عقارب الشمالي بريف سلمية.

وفي مدينة سلحب تم سرقة شبكة بطول ٤٥ متراً المخرج الجنوبي الغربي من مركز تحويل البلدية، وسرقة مسافة ٥٠ متراً مركز تحويل عين الجرن. ولفتوا إلى أن بعض الشبكات تم تعويضها بشبكات المنيوم، وتغذية بعض المواقع بالكهرباء حسب الإمكانات المتاحة، بينما بقيت مواقع أخرى من غير تغذية لعدم توافر الكابلات لدى الشركة.

وردّاً على أسئلة «الوطن» حول برنامج التقنين الجائر، والتعديات على الشبكة، وعدم تعويض الخطوط والمسافات المسروقة، بيّن مصدر في الشركة العامة لكهرباء حماة أن حصة محافظة حماة من الكهرباء كانت ما بين ١٥٠ – ١٧٠ ميغا، وهو ما كان يكفي لساعة وصل وخمس ساعات قطع، ولكن مؤخراً انخفضت المخصصات إلى ما بين ١١٠ – ١٣٠ ميغا، وهو ما أدى لتطبيق برنامج تقنين قاس مدته ٥،٥ ساعات قطع ونصف ساعة وصل، بشكل متساوٍ بالمدن والريف.

وأوضح أن زيادة الطلب تؤدي أحياناً إلى فصل ببعض الخطوط، خلال نصف الساعة التي توصل فيها الكهرباء لمنازل المواطنين.

وفيما يتعلق بالسرقات التي تتعرض لها الشبكة، بيّن المصدر أن الشبكة الكهربائية وخاصة الأعمدة والكابلات النحاسية تعرضت وتتعرض للسرقة في مواقع متعددة من المحافظة، ويصعب تعويضها نتيجة نقصها الشديد في مستودعات الشركة.

وعن التعديات على التيار أوضح أن الضابطة العدلية بالشركة تضبط يومياً تعديات على التيار الكهربائي بالمدن والأرياف.

وأشار إلى أن عدد الضوابط المنظمة للاستجرار غير المشروع خلال الربع الأول من العام الجاري، على سبيل المثال، بلغ ٢١٧ ضبطاً، على حين بلغت كمية الطاقة الكهربائية المسروقة ٦٢٧٠١٠ كيلو واطات ساعية، قيمتها نحو ٦٩ مليون ليرة.

وأشار المصدر إلى أن صعوبات عديدة تعاني منها شركة كهرباء حماة، أبرزها نقص المواد من عدادات ومحولات وكابلات وأمراس، ونقص اليد العاملة الفنية.

بعد ١٧ عاماً على الاكتتاب ١٢ بالمئة فقط نسبة إنجاز المرحلة الثانية من السكن الشبابي بطرطوس

طرطوس- ربا أحمد

اكتتب أكثر من ٣٧٠٠ شاب من طرطوس منذ عام ٢٠٠٥ على مساكن مشروع السكن (الشبابي)، وقد بنت المؤسسة لنحو ألف ومئتين منهم، أما مساكن المرحلة الثانية التي تعود لـ ٢٤٠٠ مكتتب فلم تستلم مؤسسة الإسكان الأرض اللازمة للبناء عليها لمصلحتهم حتى عام ٢٠١٨ لتتعاقد بعد ذلك على بنائها مع القطاع العام في نهاية عام ٢٠٢٠ بمدة عقدية ٧٢٠ يوماً أي يفترض أن تنجز الأبراج في نهاية عام ٢٠٢٢، ولكن نسبة التنفيذ اليوم لم تتجاوز ١٢ بالمئة وبالتالي تحتاج لسنوات عديدة أخرى وليس شهوراً لتنتهي.. هذه ليست سيرة ألف ليلة وليلة وإنما واقع المرحلة الثانية لأبراج السكن الشبابي بطرطوس!

وهنا لابد من الإشارة إلى أن سنوات أخرى تعني فروقات أسعار جديدة والتزامات مالية كبيرة على الشبان المكتتبين الذين زادت أقساطهم ٥ أضعاف بسبب فروق السنوات والتكلفة، فلماذا هذا البطء اليوم في التنفيذ؟

مدير فرع المؤسسة العامة للإسكان بطرطوس معمر أحمد أشار إلى أن المؤسسة تنفذ المرحلة الثانية من السكن الشبابي فئة (أ) جانب المشفى العسكري – عقدة الشيخ سعد – بعدد أبراج يبلغ ٣٨ برجا يضم كل برج ١٦ طابقاً أي بمجموع ٢٤٠٠ شقة، حيث تعاقدت المؤسسة على تنفيذها بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٢٩ مع جهات القطاع العام (فرع السدود، المشاريع المائية فرع اللاذقية، البناء والتعمير، الطرق والجسور) والعمل ما زال مستمراً.

وعن السبب بعدم تجاوز نسبة التنفيذ ١٢ بالمئة، أوضح أحمد أن صعوبات العمل في الظروف التي يمر به بلدنا من نقص المازوت والإسمنت وغيره يسبب معوقات وتأخيراً، ولكن المؤسسة تتابع مع الشركات الالتزام بالمدة العقدية ورفع وتيرة العمل وزيادة نسب الإنجاز لكي تتمكن المؤسسة من تحقيق التزاماتها مع المواطنين الشبان.

موضحاً أن التأخير الأساسي كان بسبب تأخر تسليم الأرض للمؤسسة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٨ بسبب اعتراض أهالي منطقة العنابية على الأرض المخصصة ليعود مجلس مدينة طرطوس ليخصص أرضاً جديدة قرب المشفى العسكري.